تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج (SCAMEL) دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني.

Evaluating bank performance using the SCAMEL model: A case study on the National Commercial Bank.

✍اسم ولقب المؤلف: .1-خالد محمد رحيل. 2-د.زينب رجب صداقة.

الدرجة العلمية والوظيفة: 1-أ.محاسبة المشارك -جامعة عمر المختار. 2-أ. محاسبة المشارك -جامعة عمر المختار.

البريد الإلكتروني: .....

الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح للتقييم وهو نموذج (SCAMEL) لتقييم أداء القطاع المصارف دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني من خلالة تم اضافة مؤشر الجودة الشرعية لنموذج (SCAMEL)، وتتمثل مشكلة الدراسة في ان النظم التقليدية المتبعة في تقييم الأداء المصرفي قاصرة على التقييم الشرعي لأدوات التمويل الإسلامي ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات المالية المتعلقة بنموذج (SCAMEL) للمصرف التجاري الوطني للأعوام 2022- 2024م للمؤشرات المالية ، الاأن دراسة سوف تستخدم قائمة الأستقصاء في تقييم جودة الشرعية للمصرف وفق معايير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد ضعف في المصرف التجاري الوطني وفق مؤشرات نموذج (SCAMEL)، ومن أهم توصياتها تشجيع المصرف المركزي على تصنيف أداء المصارف التجارية وفق تبني نموذج تصنيف محلي.

الكلمات المفتاحية: نموذج SCAMEL –تقييم الأداء – تصنيف الأداء – الجودة الشرعية .

Research summary:

The study aims to introduce a proposed evaluation model—SCAMEL—for assessing the performance of the banking sector, with a case study of the National Commercial Bank. This model incorporates a Shariah compliance indicator into the traditional CAMEL framework.

The research problem that consists of in the limitations of conventional performance evaluation systems, which fail to adequately assess the Shariah compliance of Islamic financing tools. To address this, the study adopts a descriptive and deductive approach to collect and analyze the financial data related to the SCAMEL model as applied to the National Commercial Bank for the years 2022 to 2024. In addition to financial indicators, the study employs a survey to evaluate the bank's Shariah compliance based on the standards of the Shariah Supervisory Board of the Central Bank of Libya. The study concludes that the National Commercial Bank demonstrates weaknesses across several SCAMEL indicators. One of the key recommendations is for the Central Bank to promote the adoption of a localized classification model for assessing the performance of commercial banks.

Keywords :

SCAMEL Model – Performance Evaluation – Performance Classification – Shariah Quality.

مقدمة الدراسة:

يمثل القطاع المالي العمود الفقري لأي بلد ، ومن أهم عناصر القطاع المالي القطاع المصرفي وفي ليبيا يمتثل القطاع المصرفي حوالي 90 % من القطاع المالي ، وللقطاع المصرفي دور مهم في تنمية وتنشيط الاقتصاديات الوطنية وذلك من خلال الدور الوسيط الذي يلعبه بين الباحثين عن الأموال و اولئك الذين لديهم أموال فائضة ، ومن هنا يأتي أهمية القطاع المصرفي والمحافظة عليه من خلال تعزيز القطاع المصرفي وحماية أموال المودعين والمستثمرين، وإدارة أخطاره

وهذا تطلب قياس الأداء المالي للمصارف التجارية والتأمل في أدائها وتحديد العوامل التي تؤثر على أدائه نتيجة ذلك ادى الى تدخل المنظمات والهيئات الرقابية الدولية من أهمها

لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت رعاية بنك التسويات الدولية وذلك لوضع ضوابط لتلك الأخطار للحد منها أو التقليل من أثارها الى أدنى حد ممكن ،ومن تلك الفترة بدأت الدراسات في وضع مؤشرات للسيطرة على المخاطر وقياس مدى سلامة القطاع المصرفي ، وتم اقتراح نموذج (CAMELS) والذي يغطي ملاءة رأس المال Capital Adequecy، وجودة الأصول Assets Quality، وكفاءة الإدارة Efficiency Management ، والربحية Earnings ، والسيولة Liquidity، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of Market Risk (بوخلخال ، 2012) .

الا أن في القطاع المصرفي في ليبيا اتجه الى المصرفية الأسلامية بعد صدور قانون رقم (1) لألغاء الفائدة وتطلب تقييم الجودة الشرعية وهذا تطلب أدخال عنصر الجودة الشرعية Shariah Quality لنموذج (**CAMEL)**

وتأتي هذه الدراسة لمعرفة مواطن القوة والضعف للقطاع المصرفي فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالأوضاع االمالية والتشغيلية والإدارية من خلال استخدام نموذج التقييم (**SCAMEL)**الذي يغطي الجودة الشرعية و ملاءة رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة وكفاءة الإدارة وتحليل حساسية مخاطر السوق .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يتعرض القطاع المصرفي بمختلف أشكاله سواء في الدول النامية أو المتقدمة للعديد من الأزمات أدت لأنهيارها ، مما أدى إلى تأثر الجوانب الأقتصادية والأجتماعية لتلك الدول ، وهذا تطلب أخضاع القطاع للتقييم والرقابة للمحافظة على سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي بن عمرو نصير (2017).

وتبرز أهمية استخدام نماذج تقييم حديثة القطاع المصرفي لقصور النظم التقليدية المتبعة في تقييم الاداء المصرفي ولا تفي بمتطلبات تقييم الاداء في المصارف، كما أن نظام تقييم المصارف الحالي لا يواكب التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية (عبد الرضا والبصيري ، 2011 ؛ بوخلخال، 2012 ؛ حسن ، 2016).

وعزز النمو المتسارع للصناعة المالية الإسلامية الحاجة إلى تصنيف الجودة الشرعية في ظل الطلب المتزايد على الصيرفة الإسلامية ، وفي ظل الأقبال الكبير برزت العديد من التحديات التي تواجه تلك الصناعة المالية الإسلامية من أبرزها عدم الدراية بالأحكام الشرعية

للعمليات المصرفية ، وهذا أدى إلى شكوك الجمهور في شرعية منتجات الصيرفة الإسلامية مما تطلب وجود هيئات شرعية لتعزيز الشفافية والثقة في المصرفية الإسلامية (حمو ، 2017) .

يواجه القطاع المصرفي الليبي من مشاكل تؤثر بشكل كبير على سلامته المالية وبالتالي على الاستقرار المالي في ليبيا (ديوان المحاسبة الليبي ، 2016، 2024,2023؛ مصرف ليبيا المركزي ،2016، 2018 ؛ صندوق النقد العربي ، 2017) لذا كان من الأهمية دراسة ومعرفة دور نموذج (SCAMELفي تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي سواء الإسلامي أو الذي لديه نوافذ اسلامية من خلال إظهار الجوانب الايجابية له ومحاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها ،حيث أوصت دراسة كل من رحيل وصداقة(2019) و حسن(2016) بإضافة الجانب الشرعي لنموذج CAMEL له ليصبح (SCAMEL) ، وأصبح تطبيق هذا النموذج ضروري بعد الغاء الفائدة في عام 2013م من قبل المؤتمر الوطني العام ، حيث يعتبر نموذج CAMEL نظام فعال في تقييم اداء المصرفي من خلال المساهمة في التعرف على مدى ملاءة رأس المال، بالإضافة إلى تقييم أصوله لتحديد سلامة عمليات استخدام امواله ،وتقييم سيولة المصرف وقدرته على تسديد التزاماته واجبة السداد ،وكذلك جودة ارباحه وتقييم ادارة المصرف ومدى قدرته على احتواء المخاطر ومتابعة الانشطة التشغيلية له (عبد الرضا والبصيري ،2011 ؛Babar,2011 ؛ يامين والظهراوي،2016 ؛ Ul- Huq,2017) ، وتزاد أهمية هذا النموذج بإضافة الجانب الشرعي له ، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : **هل يعاني أداء المصرف التجاري الوطني بالضعف وفق نموذج (SCAMEL) ؟** ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يعاني المصرف التجاري الوطني من ضعف الجودة الشرعية ؟.
- هل يعاني المصرف التجاري الوطني من ضعف ملاءة رأس المال ؟.
- هل يعاني المصرف التجاري الوطني من ضعف جودة موجوداته ؟ .
- هل يعاني المصرف التجاري الوطني من ضعف الكفاءة الإدارية ؟ .
- هل يعاني المصرف التجاري الوطني صعوبة في تحقيق الربحية الكافية من اجل استقراريته؟ .

- هل يعاني المصرف التجاري الوطني من ضعف نسب السيولة ؟ .

ثالثاً: هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقييم أداء المصرف التجاري الوطني باستخدام نموذج (SCAMEL) وذلك من خلال تسليط الضوء على تقييم الأداء ومكونات نموذج (SCAMEL) وتحليل مؤشراته وبيان أثر تطبيقه على المصرف التجاري الوطني وذلك لإظهار جوانبه الايجابية ومحاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من خلال مساهمتها من الناحيتين كما يلي:

1. **من الناحية العلمية:** تعتبر إضافة علمية للدراسات المتعلقة بتقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي و دعم للجهود والدراسات البحثية في البيئة الليبية ، كما تعتبر بداية للدراسات في هذا المجال.
2. **من الناحية العملية:** يعزز **نموذج (SCAMEL)** الرقابية الفعالة وبالتالي الشفافية لتقييم أداء القطاع المصرف من خلال دراسة المصرف التجاري الوطني باستخدام أحد أهم الاساليب الحديثة في تقييم الأداء وهو نموذج تقييم((CAMEL وتعزيزة بمؤشر الجودة الشرعية ليصبح **نموذج (SCAMEL)** .

خامساً:فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرض الرئيسي التالي : **يوجد ضعف في أداء المصرف التجاري الوطني وفق مؤشرات نموذج (**من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد ضعف فيما يتعلق بالجودة الشرعية في المصرف التجاري الوطني.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد ضعف فيما يتعلق بملاءة رأس المال في المصرف التجاري الوطني.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد ضعف فيما يتعلق بجودة الأصول في المصرف التجاري الوطني.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد ضعف فيما يتعلق بكفاءة الإدارة في المصرف التجاري الوطني.

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد ضعف فيما يتعلق بالربحية في المصرف التجاري الوطني.

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد ضعف فيما يتعلق بنسب السيولة في المصرف التجاري الوطني .

سادسًا: منهج الدراسة:

حيث تم استخدام المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بمؤشرات نموذج التقييم من واقع البيانات المالية للمصرف التجاري الوطني خلال الأعوام2022- 2024م ، كما استخدمت قائمة الأستقصاء لمؤشر الجودة الشرعية.

سابعًا: حدود ومجال الدراسة:

أ. تقتصر الدراسة على البيانات المالية للمصرف التجاري الوطني خلال الأعوام 2022-2024م المتعلقة بمؤشرات **(SCAMEL)**، وذلك لقصر فترة الدراسة وصعوبة توفر البيانات للمصارف الأخرى.

ب. تركز الدراسة على استخدام نموذج (SCAMEL) بمؤشراته الستة وهي جودة الشرعية و ملاءة رأس المال و جودة الأصول و الربحية و السيولة و كفاءة الإدارة واستثناء مؤشر تحليل حساسية مخاطر السوق حيث لا يعتمد على مؤشرات كمية أو نوعية للمكونات الأخرى للنموذج((SCAMEL ، وانما يتوقف على مفتشين لديهم خبرة عالية في تحليل مكونات القوائم المالية والأنشطة التي تتضمنها لذا سوف نستثني هذا المؤشر في الدراسة.

ثامنًا : دراسات السابقة:

هناك دراسات (شاهين ، 2005 ؛ Wirnkar and Tanko , 2008؛ بورقبة ، 2011؛ الفرا، 2014 ؛ سهام ، 2014 ؛ AL-Musai, 2014 ؛ دهيرب ، 2016؛ Ul- Huq 2017، ؛ رحيل وصداقة ، 2019 ؛ مادي، 2020 ؛ الطويل ورشوان ،2022 ؛ البي ،2024): بينت أن تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي **(SCAMEL)** يعزز من تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي ودعم عمليات التفتيش والرقابة المصرفيةمن خلال معرفة أوجه نقاط القوة والقصور في القطاع المصرفي بما يؤدي إلى زيادة اهتماماتهم بها ، وهذا يؤدي إلى خدمة أهداف عملاء المصرف مما يدعم كفاءة وفعالة القطاع المصرفي ، حيث يساهم في تقييم العناصر المالية والفنية والإدارية للقطاع المصرفي وأبراز الجوانب الايجابية بتطبيقه

ودوره في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباته، بالإضافة إلى أنه يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى القطاع المصرفي ، مما يساهم في تفعيل سياسات الأصلاحية داخل المصرف.

كما بينت دراسة (ALAli and AL-Yatama 2019) أن نموذج CAMELS مهم في تصنيف القطاع المصرفي وبيان المصارف الجيدة والسيئة ومن خلال تقييم السلامة المالية للمصارف ، في حين كما بينت دراسة (Gaul and Janes 2021) أن لنموذج CAMELS قدرة تنبؤية لأداء المصرف ومخاطره المستقبلية وكلما زاد تصنيف نموذج CAMELS كلما قلت الديون المتعثرة وزادت الربحية للقطاع المصرفي .

في حين بينت دراسة **(Dang,2011):** أن نموذج (CAMEL) يلعب دوراً مهمًا في تقييم المستثمرين في فهم الوضع الحالي للمصارف ونقاط قوتها وضعفها ،وهذا يساعدهم على اتخاذ قرارات دقيقة وفي الوقت المناسب نحو استثماراتهم ، **كما بينت دراسة (Muhmad and Hashim(2017** : هناك أثر تفاعلي بين حوكمة الشركات و نموذج (CAMEL) على أداء المصارف في ماليزيا من خلال مؤشرات النموذج (CAMEL).

في حين بينت دراسة يامين والظهراوي(2016): تأثير عناصر نموذج تقييم المصارف(CAMELS) مجتمعة على عنصر المخاطر الائتمانية، كما خلصت الدراسة بينما عند عمل الاختبار لأثر كل عنصر من عناصر النموذج بشكل مستقل في المخاطر الائتمانية كانت النتائج بالشكل التالي: يوجد أثر لملاءة رأس المال وجودة الأصول وجودة الأرباح وحساسية مخاطر السوق في المخاطر الائتمانية، أما بالنسبة لعنصري كفاءة الإدارة وجودة السيولة فلا يوجد لهما أثر في المخاطر الائتمانية.

الا أن دراسة حسن (2016): توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث ملاءة رأس المال ، وجودة الموجودات ،والربحية ، والسيولة **وأوصت** بإضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي يصبح النموذج **(SCAMEL)**، حيث بينت دراسة المحمود (2014) أن نموذج **(SCAMEL)** يمكن استخدامة في المصارف الإسلامية مع أخذ في الأعتبار الجانب الشرعي .

مماسبق يتضح أن (SCAMEL) نموذج فعال في تقييم أداء المصارف وإجراء تحليل شامل لأداءه من خلال عناصره المالية وغير المالية وأبراز الجوانب الايجابية للقطاع المصرفي

وتقويتها والكشف عن مظاهر الضعف والقصور ومسبباته، بالإضافة إلى أنه يعمل على مقارنته مع القطاع المصرفي ، مما يعزز من كفاءة الإدارة ، كما يعتبر نموذج (SCAMEL) أداة مهمة للتقييم المصرفي من قبل المصارف المركزية .

وبالرغم من تلك المزايا السابقة لنموذج (SCAMEL) الا أنه ينقصه تقييم عنصر الألتزام الشرعي في القطاع المصرفي سواء الإسلامي أو الذي لديه نوافذ إسلامية ، كما لا توجد دراسة سابقة حسب علم الباحثان تتناولت تطبيق النموذج (SCAMEL) على القطاع المصرفي الليبي أو العربي ، ومن هنا جاءت دراستنا لتناول هذا الموضوع .

تاسعاً : الإطار النظري :

أ- **نموذج تقييم (CAMEL) :**

بدأ استخدام معايير الأنذار المبكر بالولايات المتحدة الإمريكية منذ عام 1979 حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد المصارف بنتائج التصنيف ، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية النموذج (SCAMEL) في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا النموذج في كشف أوجه الخلل بالمصارف و تحديد مدى سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام هذا النموذج ، كما أثبتت مقدرة النموذج على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار بشهور عديدة، ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل نموذج (SCAMEL) ما بين المؤيد والمعارض، حيث يرى البعض أنها سرية الا على الجهات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في كل القطاع المصرفي ،في حين يرى الآخرون الزامية نشرها بحيث أن يكون نشرها لا يؤثر بالسلب على استقرار القطاع المصرفي ، حيث أن نشر نتيجة نموذج (SCAMEL) ضمن التقارير المالية السنوية المفصح عنها من قبل المصرف لأصحاب المصلحة يحقق شفافية عالية ويعزز انضباطية السوق وهي تعزز أهم أحد دعامات االتي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، (بوخلخال ،2012).

ويتفق الباحثان مع الرأي الثاني المتعلق بنشر نتائج **(SCAMEL)** للجمهور وذلك للافصاح والشفافية عن البيانات المالية للقطاع المصرفي وبالتالي تقييم مركزها المالي باعتبار أن الافصاح والشفافية أحد الدعائم الأساسية لـ بازل2.

يتطلب نموذج تقييم **(SCAMEL)** إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من 1 إلى 5 حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادًا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن المصارف التي تصنف (4) أو (5) وهذا يعني وجود قصور كبير مما تتطلب رقابة جادة ومعالجة خاصة من تصفية أو إعادة تنظيم المصرف ، أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي تواجه بعض القصور والضعف، تستلزم اخذ الإجراءات لتصحيحها في إطار زمني معقول، من خلال معالجة مشاكل الملاءة والسيولة، وهذا يستلزم أن يقوم المصرف المركزي معالجة ذلك ، في حين أن المصارف التي يكون تصنيفها المركب(1 و 2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر إدارتها إدارة قوية وناجحة لمعالجة أغلب الأزمات ، ومع ذلك يتطلب وجود جهة إشرافية للتدقيق على الأقل لحماية استمرارية الأستقرار المالي المصرفي (شاهين ،2005).

ب- **مكونات نموذج نظام (SCAMEL)**

1. **ملاءة رأس المال :**

تعني متانة رأس المال التصدي للمخاطر التي ممكن أن تواجه المصرف، إلا أنه يفضل مصطلح الملاءة عن الكفاية ، لأنه يعني المتانة وليس الكفاية التي تعني الحصول على أعلى مكاسب، (الفرا،2014) ، لذلك التزم الباحثان استخدام مصطلح الملاءة في الدراسة رحيل وصداقة (2019).

هناك اسس تصنيفات لملاءة رأس المال وفق نموذج التقييم المصرفي **(SCAMEL)** وهي كما يلي Matthews,1996)؛ أحمد ، 2005 ؛ شاهين ،2005):

التصنيف رقم 1 : ملاءة رأس المال للمصرف أكبر من معدل المحدد من بازل ويمتاز القطاع المصرفي بتوفر العوامل (المؤشرات) التالية : معدل أرباح قوي والحجم المنخفض للقروض

المتعثرة ، بالإضافة إلى النمو الجيد لأصول القطاع المصرفي والخبرة الجيدة للإدارة في تحليل المخاطرة ، حيث يبلغ معدل ملاءة رأس المال 10% فأكثر.

التصنيف رقم 2: ملاءة رأس المال للمصرف أكبر من معدل المحدد من بازل الا أنه لديه قصور في مؤشر أو أكثر من المؤشرات المذكورة السابقة، كما يبلغ معدل ملاءة رأس المال 8 % فأكثر .

التصنيف رقم 3 : ملاءة رأس مال للمصرف يتوافق مع معدل المحدد من بازل ، الا أنه لديه قصور في مؤشر أو أكثر من العوامل المذكورة السابقة الا أنه أكثر حدة ، ومن أسباب ايضاً وجود ضعف في ربحية المصرف نمو اصوله كما توجد مشاكل للأصول مقابل رأس المال ، بالإضافة إلى إن معدل ملاءة رأس المال أقل من 8%.

التصنيف رقم 4 : يشهد القطاع المصرفي مشاكل كبيرة بسبب عدم ملاءة رأس المال الناتجة عن أرتفاع الديون المتعثرة لتتجاوز نصف رأسماله، مما يستلزم من الإدارة و الملاك اتخاذ اجراءات تصحيحية طارئة ، والا فأن المصرف سوف يفلس ، ، بالإضافة إن معدل ملاءة رأس المال أقل من 6%.

التصنيف رقم 5: يعتبر القطاع المصرفي معسر نتيجة أن خسائر العمليات المصرفية تتجاوز رأس المال الإجمالي ، بالإضافة إن معدل ملاءة رأس المال أقل من 5%.

2. **<u>مؤشرات جودة الأصول</u>** : تعتمد مدى مصداقية ملاءة رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الأصول ، كما أن مخاطر اعسار وافلاس في المؤسسات المالية تأتي في الغالب في جودة الأصول و مشاكل تسييلها ومن هنا تأتي اهمية مراقبة مؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، ويجب أن تأخذ مؤشرات جودة الأصول في الأعتبار مخاطر الأئتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات ، ومن مؤشرات جودة الموجودات: نسبة القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصص ، نسبة مخصص الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة ،نسبة اجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ، ومن أسس تصنيفات جودة الأصول وفق نموذج التقييم المصرفي **(SCAMEL)** كما يلي Matthews,1996)؛ أحمد ، 2005 ؛ شاهين ،2005):

التصنيف رقم (1) يتمتع بالمؤشرات التالية:

- الديون المتعثرة لا تتجاوز نسبة محددة من رأس المال .

- التسديد بصفة منتظمة للقروض التي تجاوز أو مددت موعدها .
- الرقابة المستمرة للتركيزات الائتمانية.
- الرقابة الفعالة لمحفظة القروض، وكفاءة أنظمة المعلومات ، والرقابة الداخلية .
- الاحتفاظ بالمخصصات الكافية لمقابلة أي خسائر متوقعة.
- الأصول ا غير الائتمانية للمصارف ذات مخاطر منخفظة .

التصنيف رقم (2) يتصف بالمؤشرات التالية: يتشابه مع التصنيف الأول الا أنه يظهر قصور في أحد المؤشرات المذكورة أو أكثر ، الا أن إدارة المصرف قادرة على معالجة القصور ،وكذلك الديون المتعثرة لا تتجاوز 25 % من رأس المال والمخصص الديون المشكوك فيها.

التصنيف رقم) 3 (يتصف بالمؤشرات التالية: يظهر نقاط ضعف رئيسة، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف فعال من الجهات الرقابية من أجل اتخاذ إدارة المصرف معالجة فورية للقصور ، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة الديون المتعثرة بحيث لا يتجاوز 40 % من رأس المال والمخصص.

التصنيف رقم (4) وجود قصور عام في المؤشرات المذكورة وهذا يستلزم إجراءات تصحيحية ملزمة من قبل المصرف المركزي اتعزيز السلامة المالية للمصارف وحماية المودعين ، حيث تظهر الديون المتعثرة مرتفعة لتصل إلى 60 %من رأس المال والمخصص.

التصنيف رقم (5) يظهر أرتفاع الديون المتعثرة ، حيث تجاوز % 60 من رأس المال والمخصص ، وهذا يستلزم رقابة عالية من الجهات الرقابية لحماية رأس المال ، وحماية أصحاب المصلحة ، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح الأجراءات.

3. **مؤشرات كفاءة الإدارة** : تعتبر كفاءة الإدارة مهمة في أداء المنشأت المالية الا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى المنشأة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق وهي مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات ، الا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها (حسن، 2016) ، ومن أهم هذه المؤشرات: نسبة المصروفات إلى الإيرادات.

أسس تصنيفات كفاءة الإدارة وفق نموذج التقييم المصرفي(SCAMEL) كما يلي Matthews,1996)؛ أحمد ، 2005 : شاهين ،2005 ؛ زيتوني،2009 ؛ حسن ، 2016):

تصنيف كفاءة الإدارة (1) : ومن مؤشراتها :

- أن مؤشرات الأداء للمصارف عالية سواء مالية أو غير مالية.
- المعرفة بالمتغيرات الأقتصادية المحيطة.
- التقيد بالأجراءات والسياسات.
- تعزيز دور المراجع الخارجي والداخلي.
- الالتزام بالتشريعات وأنظمة وتوصيات المصرف المركزي.
- الاتجاهات نحو تغليب مصلحة المصرف على المصلحة الخاصة.
- التعاون المستمر بين أصحاب المصلحة من ملاك والإدارة التنفيذية.
- كفاءة الإدارة في التناوب.
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية ذات جودة عالية.
- نسبة المصروفات إلى الإيرادات أقل من 55% .

تصنيف كفاءة الإدارة (2) تتصف بأنها لديها نفس خصائص التصنيف الأول ، الا أنها تعاني من ضعف في إحد العوامل السابقة أو أكثر مع مرعاتها اللوائح التنظيمية، بالإضافة إلى أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات من 55% إلى أقل من 65% .

تصنيف كفاءة الإدارة (3) تتصف بضعف في إحد العوامل السابقة أو أكثر بصفة حادة مع عدم مرعاتها اللوائح التنظيمية ، بالإضافة إلى أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات من 65% إلى أقل من 75% .

تصنيف كفاءة الإدارة (4) تتصف بأنها يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما تبرز الحاجة إلى أجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الأجراء التصحيحي اللازم من قبل المصرف المركزي، وذلك لوجود تجاوزات إدارية خطيرة ، مما قد يؤثر على السلامة المالية للمصرف لدرجة احتمال إن يواجه المصرف الإعسار ، بالإضافة إلى أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات من 75% إلى أقل من 85% .

تصنيف كفاءة الإدارة (5) يستلزم رقابة عاجلة ، وتبين أن أغلب المؤشرات المذكورة سابقة بها قصور ، أدى إلى ضعف في أداءه يهدد استمراره وتأكل رأس مال المصرف

بالخسائر مما يستوجب الأمر على المصرف المركزي أو المساهمين فرض الوصاية على الموجودات وأجراء التغير الفوري للإدارة، بالإضافة إلى أن نسبة المصروفات إلى الإيرادات أكبر من 85%.

4. **مؤشرات الربحية** : تعكس هذه المؤشرات على مدى كفاءة المنشآت المالية في سياساتها الاستثمارية وتدعيم حقوق الملكية ومن هذه المؤشرات المستخدمة في الدراسة : العائد على الموجودات– العائد على حقوق الملكية . أسس تصنيفات الربحية وفق نموذج التقييم المصرفي (SCAMEL) كما يلي) أحمد ، 2005 ؛ شاهين ، 2005؛ زيتوني،2009):

تتصف ربحية المصرف بالتصنيف (1) ومن مؤشراتها ما يلي :

- صافي الدخل كافي للأحتياطيات والتوزيعات .
- متانة المراكز المالية ونتائج أعمالها .
- عدم الأعتماد على الخول غير العادية.
- أن تكون (العائد على الأصول <1% - العائد على حقوق الملكية< 40 %).

تتصف ربحية المصرف بالتصنيف (2) ومن مؤشراتها تحسن مؤشرات السابقة باستثنار أرتفاع الأعتماد على الدخول الغير عادية ، ويكون (العائد على الأصول بين% 0.75 و% 1 - العائد على حقوق الملكية بين % 20 و % 40).

تتصف ربحية المصرف بالتصنيف (3) ومن مؤشراتها ظهور قصور كبير في واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة يؤثر على انخفاض الأرباح المصرف نتيجة لعدم فعالية الأدارة وتبلغ (العائد على الأصول بين % 0.75 و% 0.50 -العائد على حقوق الملكية بين % 20 و% 10 .

تتصف ربحية المصرف بالتصنيف(4) ومن مؤشراتها انخفاض جودة الأرباح مما يؤثر على نمو رأس المال ، وهذا يتطلب رقابة فعالة للإيرادات ، وتكون (العائد على الموجودات بين% 0.25 و % 0. 50 -العائد على حقوق الملكية بين % 5 و %10).

تتصف ربحية المصرف بالتصنيف (5) ومن مؤشراتها يشهد المصرف خسائر عالية مما قد ي}دي إلى مخاطر استراتيجية تهدد استمراره ،مما يستلزم تدخل الجهات الرقابية على قطاع المصرفي لأعادة هيكلتها ، وتبلغ هنا (االعائد على الأصول أقل من0.25أو الدخول بالخسائر – العائد على حقوق الملكية أقل من 5%).

5. **مؤشرات السيولة** : غالبًا ما يحدث الأعسار المالي للمؤسسات المالية نتيجة لسوء إدارة سيولتها ، ومن هنا تأتي ضرورة رقابة ومتابعة مؤشرات السيولة ، ومن المؤشرات السيولة المستخدمة في النموذج نسبة الأئتمان إلى الودائع ، **ومن** أسس تصنيفات وفق نموذج التقييم المصرفي(SCAMEL) (Matthews,1996)؛ أحمد ، 2005 ؛ شاهين ،2005: 667-668 ؛ زيتوني،2009) ما يلي :

تتصف سيولة المصرف (1) معرفة المركز المالي للمصرف والبيئة التشغيلية المحيطة بالمصرف بالإضافة إلى ما يلي :

- كفاية الأصول السائلة لمواجهة تذبذب الودائع والطلب على القروض.
- قلة الاعتماد على الاقتراض من المصارف .
- وجود رقابة فعالة للعمليات المصرف .
- تحقيق ربحية كافية لدعم المركز المالي والحد من الخسائر.
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية لاستخدام عمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة .
- نسبة الأئتمان إلى الودائع لا تتجاوز 55% .

تتصف سيولة المصرف (2) وهو نفس التصنيف الأول الا أنه يعاني قصور في مؤشر أو أكثر من المؤشرات السابقة ، ويمكن تصحيح ذلك من خلال رقابة فعالة ، بالإضافة إلى أن نسبة الأئتمان إلى الودائع من 55% إلى أقل من 60% .

تتصف سيولة المصرف (3) بظهور قصور كبير في عدد من المؤشرات المذكورة تشير لوجود مشكلة في السيول لتلبية الاجتياجات اليومية ناتجة عن إدارة ضعيفة للسيولة ، ويتطلب رقابة فعالة ، كما تظهر نسبة الأئتمان إلى الودائع من 60% إلى أقل من 65% .

تتصف سيولة المصرف (4) تتصف بمشاكل سيولة كبيرة جدا وهذا يستلزم رقابة فعالة وعاجلة ، كما يجب إن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة ، كما تظهر نسبة الأئتمان إلى الودائع من 65% إلى 70%.

تتصف سيولة المصرف (5) بطلب المساعدة من المصرف المركزي أو أي جهة رقابية أخرى لتلبية احتياجات المودعين ، كما تظهر نسبة الأئتمان إلى الودائع من 71% فأكثر.

ج- دور مؤشرات نموذج (SCAMEL) في تقييم أداء القطاع المصرفي :

عملية تقييم الأداء تعتبر جزء من الرقابة التي تساعد على اتخاذ القرارات واحكام تضمينية ويعتبر نموذج **(SCAMEL)** أحد المؤشرات لقياس مواطن القوة والضعف في تقييم الأداء من خلال مكوناته الستة ، حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي للمصارف بشكل منفرد ، من خلال ضبط الأخطار التشغيلية والأئتمانية والسوقية للمصرف والتي تستلزم رقابة قوية أو تدخل المصرف المركزي لمعالجة ذلك (AL-Musai, 2014:ii) ؛ الفرا ، 2014 ؛ سهام ، 2014 ؛ يامين والظهراوي ، 2016).

حيث يساعد نموذج **(SCAMEL)** على تقييم أداء المصارف ليس التركيز فقط على ربحيتها بل لتشمل أبعاد أخرى وهي السيولة وجودة الموجودات وكفاءة الإدارة وملاءة رأس مال وحساسية مخاطر السوق ، حيث تتراوح تصنيف المصارف من 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوء ، وهذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر، ويمكن توضيحة في الجدول التالي (زيتوني ، 2009 ؛ بورقبة ، 2011) :

جدول رقم (1) تصنيف وفق نموذج ((CAMELS

درجة التصنيف	وضع المصرف	أجراء رقابي	درجة قبول
1. قوي	وضع جيد في كل الجوانب	لا يتخذ أي أجراء	مقبول
2. مرضي	وضع جيد بالرغم من وجود نقاط ضعف	تلافي القصور	
3.معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة	غير مقبول
4.هامشي	مخاطر قد تؤدي إلى التعثر	اصلاح ورقابة	
5.غير مرضي	مخاطر عالية جداً	رقابة مستمرة وأشراف	

مما سبق يتضح أن نموذج التقييم (SCAMEL) يساهم في تقييم أداء القطاع المصرفي ورفع من كفاءته من خلال التركيز على الجوانب المهمة في المصرف المتمثلة في المناطق الخمسة المتمثلة في ملاءة رأس المال وجودة الموجودات وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة، بدلاً من التشتيت في مجالات المصرف و مقارنتها مع مستوى الصناعة في المحيط المصرفي سواء حسب

المعايير التي يضعها المصرف المركزي لكل بلد والمعايير الدولية وفق نموذج التقييم (SCAMEL) ، مما يساهم في وضع استراتيجيات مهمة لمعالجة العناصر السلبية بهدف معالجتها.

الا أن درجات التقييم النهائي للنموذج كما يلي :

جدول رقم (2) درجات التقييم النهائي للنموذج (SCAMEL)

تصنيف	مدى تصنيف
1	1.4-1
2	2.4-1.5
3	3.4-2.5
4	4.4-3.5
5	5-4.5

د- . **معايير الجودة الشرعية بالمصارف :**

يهدف التصنيف أو الجودة الشرعية إلى الألمام بمجموعة من الحقائق المتعلقة بالمنتجات والمؤسسات من خلال انضباطها الشرعي وتنفيذها السليم في المعاملات من خلال مدى الأنضباط الشرعي، حيث لا يعتبر عمل الجودة الشرعية عملاً مكرراً لعمل الهيئة الشرعية ، وما ينتج منها من تقرير يبين مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث تمتع المنتج بالجودة الشرعية يعني التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية حالياً ومستقبلياً ، ومن عناصر الجودة الشرعية الإجازة الشرعية المهنية و والزامية المطابقة الشرعية والرقابة الرسمية (حمو ، 2017).

وفق معايير المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي فأن الجودة الشرعية تتحدد في خمس محاور وهي (مصرف ليبيا المركزي ،هيئة الرقابة الشرعية ،2025):

المحور الأول : هيكل الحوكمة الشرعية : وهي تتحدد وفق الأسئلة التالية :

- هل لدى المصرف هيئة رقابة شرعية دائمة بقرار من مجلس الإدارة؟
- هل تم تكليف هيئة الرقابة الشرعية بقرار من الجمعية العمومية؟
- هل تم تحديد اختصاصات الهيئة الشرعية في دليل عمل أو لائحة داخلية معتمدة

- هل تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلال المالي ؟
- هل تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلال الإداري؟
- هل يتم الالتزام بتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتنفيذ قراراتها؟
- هل تُرفع تقارير هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية مباشرةً؟
- هل للمصرف إدارة للصيرفة الإسلامية؟ (المصارف التي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية وليست إسلامية بالكامل)
- هل للمصرف سياسة مكتوبة ومعتمدة للامتثال الشرعي؟

المحور الثاني: اعتماد المنتجات والعقود الشرعية : وهي تتحدد وفق الأسئلة التالية :

- هل جميع المنتجات الخدمية والتمويلية تعتمد مسبقًا من هيئة الرقابة الشرعية؟
- هل تحتفظ الهيئة الشرعية بنسخ من العقود المعتمَدة؟
- هل تعتمد الهيئة أدلة العمل والإجراءات لكافة المنتجات؟
- هل يتم تحديث العقود والعرض على الهيئة دوريًا؟

المحور الثالث: التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية : وهي تتحدد وفق الأسئلة التالية :

- هل لدى المصرف إدارة تدقيق الشرعي مستقلة؟
- هل تقدم إدارة التدقيق الشرعية تقاريرها إلى لجنة المراجعة بمجلس الإدارة؟
- هل تحيل إدارة التدقيق الشرعي نسخة من تقاريرها إلى هيئة الرقابة الشرعية؟
- هل تشمل التقارير توصيات وإجراءات تصحيحية للأخطاء المشار إليها في التقرير؟
- هل لإدارة التدقيق الشرعية خطة تدقيق شرعي سنوية شاملة؟
- هل تمارس إدارة التدقيق الشرعي باستقلالية وتتواصل مع لجنة المراجعة بمجلس الإدارة ؟

المحور الرابع: الشفافية والإفصاح : وهي تتحدد وفق الأسئلة التالية :

- هل يُنشر تقرير الهيئة الشرعية ضمن التقرير السنوي؟
- هل يوضّح المصرف آلية توزيع الأرباح للمساهمين/ أصحاب حسابات الأرباح؟
- هل يُفصح المصرف عن قيمة الإيرادات غير الشرعية وكيف صُرفت؟
- هل يمكن للعملاء الاطّلاع على العقود والفتاوى بسهولة؟

- هل يوفر المصرف معلومات واضحة وكافية للعملاء حول المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، بما في ذلك طبيعتها الشرعية والمخاطر المرتبطة بها؟

المحور الخامس: التدريب وبناء ثقافة الامتثال الشرعي: وهي تتحدد وفق الأسئلة التالية :

- هل يشارك مجلس الإدارة و كبار المسؤولين بالمصرف في برامج التدريب على أعمال الصيرفة الإسلامية؟
- هل توجد برامج تدريب سنوية متخصصة في الصيرفة الإسلامية للموظفين؟
- هل يتاح لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية فرص التطوير المهني والتدريب؟
- هل سبق وأن دعم المصرف أو قدم رعاية للأنشطة العلمية والمؤتمرات محليا أو دوليا؟
- يشارك المصرف في المؤتمرات الدولية؟

وبالتالي يكون النموذج المقترح (SCAMEL) كما يلي :

جدول رقم (3) النموذج المقترح (SCAMEL)

عناصر التصنيف	الرمز	المؤشر	الوزن النسبي%
Sharia Quality	S	الجودة الشرعية	25
Capital Adequecy	C	ملاءة رأس المال	15
Assets Quality	A	جودة الأصول	15
Management Efficiency	M	كفاءة الإدارة	15
Earnings	E	الربحية	15
Liquidity	L	السيولة	15

عاشراً : الدراسة الميدانية :

تم جمع المعلومات والبيانات المالية المتعلقة نموذج SCAMEL من القوائم المالية للمصرف التجاري الوطني في 2024م باستثناء مؤشر الجودة الشرعية وتم تقييمة من خلال استبيان يحدد مدى التزام المصرف بالعمليات الشرعية معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي .

ويتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (4) قياس متغيرات الدراسة

مؤشر	احتساب مؤشر	المرجع	الوزن النسبي%
الجودة الشرعية	استبيان معتمد من مصرف ليبيا المركزي	مصرف ليبيا المركزي ،هيئة الرقابة الشرعية ،2025	25
ملاءة رأس المال	رأس مال اساسي والمساند ÷ اصول مرجحة بالمخاطر	Matthews,19)؛ أحمد ،2005 ؛ شاهين ، 2005	15
جودة الأصول	ديون معثرة ÷حقوق ملكية ومخصص ديون مشكوك فيها	Matthews,1996 ؛ أحمد ،2005 ؛ شاهين ، 2005	15
كفاءة الإدارة	مصروفات تشغيلية ÷ الإيرادات	Matthews,1996)؛ أحمد ،2005 ؛ شاهين ، 2005	15
الربحية	صافي الدخل بعد ضريبة÷إجمالي أصول	Matthews,1996؛ أحمد ،2005 ؛ شاهين ، 2005	15
السيولة	أئتمان ÷الودائع	Matthews,1996 ؛ أحمد ،2005 ؛ شاهين ، 2005	15

- **ملاءة رأس مال :**

بالرغم من أن ملاءة رأس المال المصرف هو 12% يأتي في التصنيف الأول في عام 2024م الا أن وفق نموذج CAMEL الديون المتعثرة تتجاوز نصف رأس المال البالغ حوالي 1.7 مليار وبالتالي يقع في التصنيف الرابع الا أن ملاءة رأس المال في عامي 2022 و2023 في التصنيف الخامس لتجاوز الديون المتعثرة حقوق الملكية ، حيث تبلغ الديون المتعثرة في عامي 2022 و2023 حوالي 820 و 800 مليون دينار على التوالي ، في حين أن حقوق

ملكية في عامي 2022 و2023م حوالي 703 ، بمتوسط تصنيف خلال فترة 2022-2024 حوالي 4.7 .

- **جودة الأصول** : يتم احتسابه كما يلي : ديون معثرة ÷حقوق ملكية ومخصص ديون مشكوك فيها ، تبلغ جودة الأصول في عام 2024م ما يلي : 1.15 ÷ (1.7+ 1.4) =0.37 اي يقع في التصنيف رقم 3 ، في حين تبلغ جودة الأصول في عامي 2022 و2023 حوالي 53% و 52% وهما يقعان في التصنيف الرابع ، بمتوسط تصنيف خلال فترة 2022-2024 حوالي 3.7 .

- **كفاءة الإدارة** : ويتم احتسابه كما يلي : مصروفات تشغيلية ÷ الإيرادات ، وتبلغ كفاءة الإدارة في عام 2024م كما بلي : 1,053,718 ÷ 1,270,770 = 82.9%،ارتفاع مصاريف التشغيل بالمصرف التجاري الوطني بشكل ملفت للنظر والتي بلغت حوالي 82.9%، من اجمالي إيرادات التشغيل في عام 2024م ، وهو يعتبر في التصنيف الرابع وفق نموذج (SCAMEL) وهو يعتبر تصنيف ما قبل الأخير وهو وضع خطر ، كما يبلغ نسبة مصروفات تشغيلية إلى الإيرادات لعامي 2022 و 2023 حوالي 85% و87% على التوالي وهما يقعان في التصنيف الخامس ، بمتوسط تصنيف خلال فترة 2022-2024 حوالي 4.7 .

الربحية : يتم احتسابه كما يلي : صافي الدخل بعد ضريبة÷إجمالي اصول ، المبالغ بالألاف نسبة الربحية في 2024م ، 217,052 ÷ 33,375,000 = 0.65% وفق نموذج (SCAMEL) يقع المصرف في التصنيف الثالث في عام 2024م ، اما في عامي 2022 و 2023م هي 0.33% ، 28.% على التوالي وهم يقعان في التصنيف رقم 4 ، بمتوسط تصنيف خلال فترة 2022-2024 حوالي 4.7 .

- **السيولة** : ويتم احتسابه كما يلي : أئتمان ÷الودائع ، ونسبة السيولة في عام 2024م كما يلي (بالمليار دينار): 3.5 ÷ 19.7 = 18% وفق تصنيف نموذج (SCAMEL) يقع المصرف

في الأول حسب بيانات المالية الا أن مؤشر الربحية متدني ويقع في التصنيف الثالث ، وبالتالي بقع السيولة في التصنيف الثاني ، وهو ما ينطبق على عامي 2022 و2023 البالغة 22% والربحية ايضاً تقع في التصنيف رقم 4 وبالتللي التصنيف السيولة يكون 2 ، بمتوسط تصنيف خلال فترة 2022-2024 حوالي 2 .

الجدول (5)التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقاً لنموذج (SCAMEL) خلال (2024-2022)

البيان	درجة التصنيف 2022	درجة التصنيف 2023	درجة تصنيف 2024	معامل التحويل	التصنيف المركب 2022	لتصنيف المركب 2023	لتصنيف المركب 2024
الجودة الشرعية S	2	2	2	25	0.5	0.5	0.5
ملاءة رأس المال C	5	5	4	15	0.75	0.75	0.6
جودة الأصول A	4	4	3	15	0.60	0.60	0.45
كفاءة الإدارة M	5	5	4	15	0.75	0.75	0.60
الربحية E	4	4	3	15	0.60	0.60	0.45
السيولة L	2	2	2	15	0.30	0.30	0.30
درجة التصنيف المركب				100%	3.5	3.5	2.9
درجة التصنيف					4	3	3

المصدر: مصرف تجاري الوطني

في حين تم تقييم الجودة الشرعية للمصرف التجاري كما يلي :

جدول رقم (6) تقييم الجودة الشرعية للمصرف التجاري الوطني خلال عام 2024م

المحور	البيان	نسبة الإجابة%
الأول	هيكل الحوكمة الشرعية	78

الثاني	اعتماد المنتجات والعقود الشرعية	100
الثالث	التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية	100
الرابع	الشفافية والإفصاح	40
الخامس	التدريب وبناء ثقافة الامتثال الشرعي	60
متوسط الإجابة		76

وبالتالي يصنف المصرف التجاري الوطني تصنيف رقم 3 لوقوعة بين 2.5 -3.4

ومن خلال الجدول السابق يمكن تصنيف الجودة الشرعية للمصرف التجاري الوطني 3 وفق التصنيف التالي(**مصرف ليبيا المركزي ،هيئة الرقابة الشرعية ،2025**) :

- التصنيف الأول : 85-100
- التصنيف الثاني : 75-84
- التصنيف الثالث : 60-74
- التصنيف الرابع : 40-59
- التصنيف الخامس : اقل من40

وباعتبار الدراسة اقيمت في نهاية 2024 اكد رئيس هيئة الرقابة الشرعية هي نفس نتائج في عامي 2022 و2023 .

جدول (7) فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة	مدى قبول الفرضية	درجة تصنيف
الفرضية الرئيسية : يوجد ضعف في القطاع المصرفي الليبي وفق مؤشرات نموذج (SCAMEL) ويتفرع من الفرض الرئيسي	قبول	معقول

الفروض الفرعية التالية:		
الفرضية الفرعية الأول : يوجد ضعف فيما يتعلق بالجودة الشرعية في المصرف التجاري الوطني.	قبول	مرضي
الفرضية الفرعية الثاني : يوجد ضعف فيما يتعلق بملاءة رأس المال في المصرف التجاري الوطني.	قبول	غير مرضي
الفرضية الفرعية الثالث يوجد ضعف فيما يتعلق بجودة الأصول في المصرف التجاري الوطني.	قبول	هامشي
الفرضية الفرعية الرابع: يوجد ضعف فيما يتعلق بكفاءة الإدارة في المصرف التجاري الوطني.	قبول	غير مرضي
الفرضية الفرعية الخامس : يوجد ضعف فيما يتعلق بالربحية في المصرف التجاري الوطني.	قبول	غير مرضي
الفرضية الفرعية السادس : يوجد ضعف فيما يتعلق بنسب السيولة في المصرف التجاري الوطني	رفض	مرضي

النتـــائج والتوصيــات :

الا : النتائج الدراسة :

1. **قبول** الفرضية الرئيسية التي تنص : يوجد ضعف في المصرف التجاري الوطني وفق مؤشرات نموذج (SCAMEL) **ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:**

- رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص " يوجد ضعف فيما يتعلق بالجودة الشرعية في المصرف التجاري الوطني" وقبول الفرضية البديلة التي تنص" لا يوجد ضعف فيما يتعلق بالجودة الشرعية في المصرف التجاري الوطني".
- قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص يوجد ضعف فيما يتعلق بملاءة رأس المال في المصرف التجاري الوطني.
- قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص يوجد ضعف فيما يتعلق بجودة الأصول في المصرف التجاري الوطني.

- قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص يوجد ضعف فيما يتعلق بكفاءة الإدارة في المصرف التجاري الوطني.
- قبول الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص يوجد ضعف فيما يتعلق بالربحية في المصرف التجاري الوطني.
- رفض الفرضية الفرعية السادسة التي تنص يوجد ضعف فيما يتعلق بنسب السيولة في المصرف التجاري الوطني وقبول الفرضية البديلة التي تنص لا يوجد ضعف فيما يتعلق بنسب السيولة في المصرف التجاري الوطني .

2. مما سبق يتضح أن 60 % من الوزن النسبي للنموذج يشير إلى أن وجود ضعف في المصرف التجاري الوطني وفق مؤشرات نموذج (SCAMEL) وهي تتفق مع الدراسات (رحيل وصداقة ، 2019 ؛ مادي ،2020) ، الا أن 40 % من الوزن النسبي للنموذج يشير إلى أنه لا يوجد ضعف في المصرف التجاري الوطني وفق مؤشرات نموذج (SCAMEL) وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص يوجد ضعف في المصرف التجاري الوطني وفق مؤشرات نموذج (SCAMEL) .

3. يتضح أن تصنيف المصرف التجاري الوطني في الأعوام 2023-2024 التصنيف الثالث أما في عام 2022 هو التصنيف الرابع .

ثالثًا : توصيات الدراسة : من أهم توصيات الدراسة ما يلي :

- تشجيع المصرف المركزي على تصنيف أداء المصارف التجارية وفق تبني نموذج تصنيف محلي.
- العمل على زيادة ربحية المصرف التجاري الوطني من خلال توظيف الودائع بشكل امثل واستغلال السيولة الفائضة واستثمارها في مشاريع جديدة
- ضرورة معالجة المصرف المركزي الأسباب التشريعية التي تقيد المصارف في توظيف أموالها الفائضة .
- يجب أن تخفض المصروفات التشغيلية للمصرف التجاري الوطني .
- ضرورة بذل المزيد من الجهود و ذلك للحد من الديون المتعثرة للمصرف تجاري الوطني من خلال إعداد خطة لأعدامها.

- ضرورة سعي المصرف التجاري الوطني للانتقال من التصنيف الثالث الى التصنيف الثاني ثم الأول بعد معالجة نقاط ضعف وتعزيز مواطن القوة التي حددها التقييم الشامل لنموذج **(SCAMEL)**.
- العمل على تضمين نتائج تقييم نموذج **(SCAMEL)** ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصارف الليبية للعامة.
- زيادة اهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال تقييم أداء القطاع المصرفي سواء كان أداء مالي أو غير مالي.
- إجراء المزيد من البحوث حول استخدام نموذج تقييم **(SCAMEL)** في المصارف الإسلامية والمصارف التي تستخدم النوافذ الإسلامية وشركات التأمين التقليدي والإسلامي.

المصادر والمراجع :

: المراجع العربية :

1. أحمد ، مالك الرشيد. (2005). مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق –كيف يستخدم معيار (SCAMEL) في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها"، *مجلة المصرفي* (35) ، 1-13.

2. البي،شرف الدين خليل(2024). تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية على مصرف الخمهورية خلالالفترة 2011-2023، *دراسات محاسبية* ، العدد 6 يونيو ، 292-329.

3. الطويل ، عصام محمد و رشوان عبد الرحمن محمد (2022). أثر تقييم الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق معايير CAMELS،*مجلة العلوم التجارية والبيئية* ، (1) 1 ،69-88.

4. الفرا ، أحمد نور الدين. (2014). *تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)كأداة للرقابة على القطاع المصرفي – دراسة حالة بنك فلسطين*، رسالة ماجستير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية - غزة ، 2014 .

5. المحمود ، حسين. (2014). *أمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)*، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة دمشق .

6. بن عمر ، محمد بشير و نصير أحمد. (2017). قياس أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS –حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015)، *مجلة أضافات اقتصادية* ،جامعة غرداية ، (2) ، سبتمبر،26-45.

7. بوخلخال، يوسف. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، *مجلة الباحث* ،(10) ، 205-216.

8. حسن، نشأت عواد السيد. (2016). *تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام (SCAMEL) - دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية*"، رسالة ماجستير منشوره ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس.

9. حمو،محمد. (2017). تصنيف المؤسسات المالية وفقاً للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا* ،(17)، 297-308.

10.دهيرب، محمد سمير. (2016). نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر -دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار- لسنوات من 2006 وحتى 2009 ، *المجلة العراقية للعلوم الادارية*، جامعة كربلاء، 11 (45) ، 260-300.

11. رحيل ، خالد محمد و صداقة ، زينب رجب. (2019). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج (CAMELS) "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية" ، *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية* ، 6 ، (12) ، 10-52.

12. سهام، تميسة. (2014). *تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج (SCAMEL) دراسة حالة البنك الوطني الجزائري2008-2012*، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح –ورقلة .

13. شاهين ، علي عبدالله. (2005). أثر تطبيق نظام التقيين المصرفي الأمريكي (CAMEL)لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية -حالة دراسية على بنك فلسطين المحدو"د، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ،(1) ، كلية التجارة بنها ، 637-680.

14. عبد الرضا، صبا عبد الهادي و البصيري ، عبد الرضا شقيق. (2011). مصفوفة ((CAMEL وأثرها في تقويم أداء المصارف، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، 6 (14) ، 80-112.

15. زيتوني ، عبد القادر (2009). *دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،دراسة تطبيقية*، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، .

16. مادي،محمد الهادي. (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية - دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة بمدينة بنغازي، *المجلة العلمية للجامعة المفتوحة ببنغازي*، 1 (2) ، 65-87.

17. يامين، إسماعيل يونس و الظهراوي ، محمد سامي. (2016)." أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك (SCAMEL) في المخاطر الائتمانية التي تواجها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، 16(3) ، 1-11.

ثانيًا: مصادر أخرى :

1. التقارير المالية للمصرف التجاري الوطني للأعوام 2022-2024م .
2. ديوان المحاسبة الليبي ، مجلس النواب ، **تقرير السنوي العام** ، 2016.
3. ديوان المحاسبة الليبي ، مجلس النواب ، **تقرير السنوي العام** ، 2023.
4. ديوان المحاسبة الليبي ، مجلس النواب ، **تقرير السنوي العام** ، 2024.
5. صندوق النقد العربي ، 2017 .
6. مصرف ليبيا المركزي ، **تقرير الاستقرار المالي الليبي** ، 2016 .
7. مصرف ليبيا المركزي ، **تقرير الاستقرار المالي الليبي**، 2018 .
8. **مصرف ليبيا المركزي ،هيئة الرقابة الشرعية ،2025**
9. **مؤتمر الوطني العام ، قانون رقم (1) ، 2023م.**

ثالثًا : المراجع الأجنبية :

1.AlAli,Musaed S.and Al-Yatama, Sundus. (2019). ANALYZING THE FINANCIAL SOUNDNESS OF KUWAITI BANKS USING CAMELS FRAMEWORK, Financial Risk and Management Reviews, Vol. 5, No. 1, pp. 55-69.

2.AL-Musai,Mohammed Ali Ahmed(2014). evaluating the performance of gccbanks using camel framework , the Degree Master of Science (Finance), Universiti Utara Malaysia.

3.Barbar, Haseeb Zaman(2011). SCAMEL rating system for banking industry in Pakistan, master thesis , Umea School Of Business spring semester.

4.Dang, Uyen, The camels rating system in banking supervision a case study, degree thesis , Arcada University of Applied Sciences International Business,2011 .

5.International Monetary Fund All countries - end of year data 2016 .

6.http://www.imf.org

7.Matthews,ken(1996), Capital adequacy ratios for banks, Reserve Bank Bulletin, 59 ( ).

8.Muhmad ,Siti Nurain and , Hashim, Hafiza Aishah. (2017). The interaction effect of corporate governance and CAMEL framework on bank performance in Malaysia, Afro-Asian Journal of Finance and Accounting , 7(4) , 317-336.

9.Ul- Huq, Syed Moudud. (2017). performance of banking industry in Bangladesh 2, Insight of CAMEL rating ,International Journal of Financial Engineering , 4(2) , (15 pages).

10.Wirnkar A.D. and Tanko M.(2008). Camels and banks performance evaluation :the way forward", SSRN Electronic Journal ,• June 2008 .

11.Gaul ,Lewis and Jones, Jonathan(2021). CAMELS Ratings and Their Information Content, First Version: 1/6, he Yale Program on Financial Stability and EliScholar, a digital platform for scholarly publishing provided by Yale University Library ,For more information, please contact ypfs@yale.edu.